

الرُّنْدِي حَيَاتُهُ وَأَرَاؤُهُ النَحْوِيَّة

د/سليمان بن علي البشري

جامعة القصيم

المقدمة

الحمد لله حمدا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على الهادي البشير
والسراج المنير نبي الأولين والآخرين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى
يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ المطلع على جهود علماء الأندلس في خدمة اللغة العربية يجد إرثا كبيرا تركه هؤلاء
العلماء بعدهم يَتَمَثَّلُ في مدونات ألفوها في اللغة والمعجم والنحو والصرف، ولا غَرْوَ في ذلك
فجهودهم في الدرس النحوي بدأت مبكرة، حيث إنَّ كتب التراجم تذكر أنَّ أول من صنف في
النحو في بلاد الأندلس هو جودي بن عثمان المتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة بعد
عودته من رحلته للمشرق وتلمذه للكسائي والقراء.

وقد تتابعت هذه الجهود حتى اشْتَدَّ سَوْفُهَا وأُيِّنَ ثمرها في القرنين السادس والسابع الهجريين
، حيث برز علماء كبار من أمثال ابن السيد المتوفى سنة ٥٢١هـ والسهيلي المتوفى سنة ٥١٨هـ وابن
الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨هـ والجزولي المتوفى سنة ٦٠٧هـ وابن خروف المتوفى ٦٠٩هـ والشلوبين المتوفى
سنة ٦٤٥هـ وغيرهم ممن كتبوا مؤلفات لا يستطيع دارس النحو أن يستغني عنها.

وقد تَتَبَّعَ الباحثون جهود هؤلاء العلماء في الدراسات النحوية وكشفوا عن فكرهم النحوي
وعرضوا سيرتهم وأخبارهم لاسيما المشهور منهم، وبعض منهم لم ينل حظّه ولم يكشف عن
فكره وآثاره، ومن هؤلاء أبو علي عمر بن عبد المجيد الرُّنْدِي المتوفى سنة ست عشرة وستمئة من
الهجرة.

فمع أنَّه من كبار تلاميذ السُّهَيْلِي وأتته شرح الجمل للزجاجي وله ردُّ على ابن خروف في بعض
المسائل النحوية فإنني لم أقف إلا على بعض الآراء التي وردت منسوبة إليه في شرح الجزولية
للأبدي وارتشاف الضرب والتصريح وهمع الهوامع.

وقد حاولت جاهدا أن أتوصل إلى معلومة تفيدني عن آثاره التي خَلَّفَهَا ولم أوفق في الحصول
عليها مما يغلب على الظن أنَّ هذه الآثار مفقودة، ومن هنا رغبت في هذه الدراسة أن أعرض آراءه
وحياته وفكره النحوي من خلال ما نقله المتأخرون عنه فترجعت له أولا مبينا تاريخ مولده ونشأته
وشيوخه وتلاميذه وآثاره ووفاته، بعد ذلك عرضت فكره النحوي وبيَّنتُ أنَّه يميل إلى الكوفيين
مع تأثره الشديد بشيخه السهيلي، ثم عرضت ثانيا المسائل النحوية التي وردت فيها آراء الرندي

وقد رتبها حسب ألفية ابن مالك ، وقابلت آراءه بآراء غيره من العلماء مرجحا لأحدها بعد عرض أدلة هذه الأقوال.

وإنني إذ أنهي هذا البحث أمل أن أكون قد وفقت في عرض آراء الرندي رحمه الله وبيان فكره النحوي من خلال هذه الآراء اليسيرة ، والله أسأل العون والسداد ، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين ، والحمد لله رب العالمين.

ترجمة الرندي

اسمه ولقبه وكنيته:

هو عمر بن عبد المجيد بن عمر^(١)، وقيل: ابن علي^(٢) بن يحيى بن خلف بن موسى الأزدي^(٣) المالقي^(٤) الرندي^(٥) الأندلسي^(٦)، ويكنى بأبي حفص وأبي علي^(٧)، وهي المشهورة^(٨).

مولده:

ولد الرندي سنة سبع وأربعين وخمسمائة من الهجرة^(٩).

نشأته وحياته العلمية:

نشأ في رندة، وأخذ عن عدد من العلماء في مالقة وغرناطة وإشبيلية وسبته والجزيرة الخضراء، وكان عالماً بالقراءات، ومتقدماً في صناعة العربية، أقرأ القرآن والنحو والآداب بسبته، ولما توفي السهيلي دعاه أهل مالقة للإقراء بها والتدريس مكانه، وأجابهم إلى ذلك، ولم يفارقها إلى حين موته، وكان له اعتناء في الحديث^(١٠).

كان من أهل التفقن في العلوم والتوسع في المعارف، مقرئاً عارفاً مجوداً محدثاً مكثرنا بتقبيد الحديث، عدلاً ثقةً نحويًا متقدماً بارعاً أديباً حافظاً صالحاً ورعاً^(١١).

قال عنه ابن الخطيب: "كان من جملة المقرئين، وجهابذة الأستاذين، مشاركاً في فنون، نقاداً فاضلاً"^(١٢).

وقال عنه ابن الجزري: "كان إماماً بالقراءات والعربية ذا صلاح وتأله"^(١٣).

كان بينه وبين أبي محمد القرطبي من التنافس ما يكون بين المتواردين على مشروع واحد- إذ كانا المشار إليهما بمالقة- وقد رَدَّ كل واحد منهما على صاحبه في أكثر ما يصدر عنه إلى أن توفي القرطبي فانفرد الرندي برئاسة الإقراء.

وقع بينه وبين أبي الحسن بن خروف تنازع في مسائل تفسيرية ونحوية^(١٤).

شيوخه:

أخذ الرندي القراءات والفقه والحديث واللغة والنحو عن عدد كبير من العلماء، وقد ذكرهم من ترجم للرندي، وقال الكتاني: "أجاز له جماعة من أهل المشرق عددهم كبير"^(١٥). ومن

أبرز شيوخه ما يلي:

- إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم أبو إسحاق المعروف بابن قرقول:

ولد بالمرية سنة خمس وخمسمائة من الهجرة، سمع من الكثير، كان من أئمة أهل المغرب فقيها متقنا حافظا للحديث بصيرا بالرجال، توفي سنة تسع وستين وخمسمائة^(١٧). ذكر ابن الخطيب أن الرندي أخذ عنه^(١٧)

- خلف بن عبد الملك أبو القاسم بن بشكوال:

ولد سنة أربع وتسعين وأربعمائة، سمع من أبي بكر بن العربي وأبي جحر سفيان بن العاص وأبي الوليد بن طريف، كان متسع الرواية، شديد العناية بها، أخذ عنه محمد بن عبد الله بن الصفار وموسى بن عبد الرحمن الغرناطي، صنف كتاب صلة تاريخ أبي الوليد الفرضي وكتاب غوامض الأسماء المبهمة وكتاب معرفة العلماء الأفاضل، توفي رحمه الله سنة ثمان وسبعين وخمسمائة من الهجرة^(١٨)، ذكر الذهبي أن الرندي سمع منه^(١٨).

- صالح بن عبد الملك بن سعيد أبو الحسن الأوسي:

من ساكني مالقة، ولد سنة خمسمائة من الهجرة، تلا بالسبع على أبي زيد السرقسطي، وتلا بحرف نافع على أبيه وأبي بكر بن عياش بن فرج، وأخذ عن ابن الطراوة، وكان مقرئا مجودا ورعا زاهدا، توفي سنة ثمانين وخمسمائة^(١٩). ذكر ابن الخطيب وغيره أن الرندي أخذ عنه^(١٩).

- عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم السهيلي:

عالم بالعربية واللغة والقراءات، ومن علماء التفسير والحديث، أخذ عن ابن العربي وأبي طاهر وابن الطراوة، صَنَّفَ الروض الأنف في شرح السيرة ونتائج الفكر والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام وغيرها، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة^(٢٠).

كان الرُّنْدِي من كبار تلامذة السهيلي^(٢١)، قال ابن الأبار: "سمع أبا القاسم السُّهَيْلي، وعليه عَوَّل في القراءات"^(٢١).

- عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم أبو محمد بن الفرس:

شيخ المالكية في غرناطة ، ممن برع في الفقه والأصول ، تلا بالسبع على ابن هذيل ، أجاز له أبو عبد الله بن مكي وأبو الحسن بن موهب ، ألف كتابا في أحكام القرآن ، توفي في جمادى الآخرة سنة سبع وتسعين وخمسائة من الهجرة^(٢٦). ذكر ابن الخطيب أن الرندي أخذ عنه^(٢٧).

- علي بن أحمد بن علي أبو الحسن الشقوري:

أجاز له أبو بكر بن العربي والقاضي عياض والمفسر أبو محمد بن عطية ، تلا بالسبع على أبيه ، نزل قرطبة ، قال عنه الأبار: "كان ثقة صالحا" ، وقال عنه الذهبي: "مات بموته بالأندلس إسناد كبير" ، توفي سنة ست عشرة وستمائة^(٢٨). ذكر الذهبي أن الرندي سمع أبا الحسن الشقوري^(٢٩).

تلاميذه:

أخذ عن الرندي عدد كثير من التلاميذ ، فيذكر عنه أنه قدم مراکش وأخذ عنه كثير من أهلها والقادمين عليها^(٣٠) ، وليس هذا فحسب فقد أخذ عنه في سبته ومالقة وغيرها ، ومن أبرز تلاميذه:

- صالح بن علي بن عبد الرحمن أبو التقي بن المعلم المالقي:

من أهل الاجتهاد في طلب العلم والاعتناء التام بالرواية والتصرف في النحو والأدب ، روى عن أبي علي الرندي وابن حوط الله ، توفي سنة خمس وعشرين وستمائة^(٣١).

- عتيق بن أحمد بن يحيى بن مجبر الأنصاري

من مالقة ، روى عن أبي علي الرندي وأبي محمد القرطبي وأبي جعفر الجبار ، عرف بحسن التقييد ونبل الخط ، من أهل الخير والفضل^(٣٢).

- علي بن أحمد بن علي بن يحيى الغساني:

من أهل مالقة ، ولد سنة ثلاث وسبعين وخمسائة ، أخذ عن أبي علي الرندي وأبي محمد القرطبي ، كان مقرئا نحويا أديبا ، أقرأ طويلا برندة ثم بمالقة ، توفي سنة تسع وثلاثين وستمائة من الهجرة^(٣٣).

- محمد بن يحيى بن هشام أبو عبد الله الخضراوي:

ولد سنة خمس وسبعين وخمسائة من الهجرة بالجزيرة الخضراء، من أئمة العربية، أخذ عن ابن خروف والشلوين، صنّف المقال في أبنية الأفعال، والنقض على الممتع، والإفصاح بفوائد الإيضاح وغيرها، مات بتونس سنة ست وأربعين وستائة من الهجرة^(٣٢). ذكر السيوطي أنه أخذ عن الرندي^(٣٣).

- يحيى بن محمد بن أحمد الوادي آشى أبو بكر:

ممن عني بعلم العربية، أخذ عن أبي علي الرندي وابن خروف والشلوين، توفي سنة ثمان وأربعين وستائة من الهجرة^(٣٤).

- يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن أبي ربحانة أبو الحجاج المالقي:

يعرف بالمربلي، أخذ القراءات والعربية عن الرندي ولازمه، وقرأ عليه الكثير تفهما ككتاب سيبويه والجمال والكامل وغيرها، وسمع الحديث منه ومن أبي الحجاج يوسف الفهري، وأجاز له أبو القاسم الغافقي وأبو بكر بن واجب وأبو بكر بن طلحة، من أهل الفضل والدين والخير^(٣٥). مصنفاته:

ذكر من ترجم للرندي أنه ألف كتباً في النحو والقراءات، وهي:

- ١- كتاب شرح جمل أبي القاسم الزجاجي^(٣٦).
- ٢- ألف ردّاً على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي في مسائل نحوية^(٣٧).
- ٣- قيّد ما جرى بينه وبين القرطبي وسماه أغاليط القرطبي^(٣٨).
- ٤- برنامج الجامع حرّره فيه أسانيد^(٣٩).

وفاته:

توفي رحمه الله سحر يوم الجمعة الموفي عشرين لشهر ربيع الثاني سنة عشر وستائة^(٤٠)، وقيل: سنة ست عشرة وستائة^(٤١)، وهو الصحيح، لأن هذا ما ذكره غالب المترجمين للرندي.

فكر الرندي النحوي

ذكر من ترجم للرندي أنه ألف كتابا في شرح جمل الزجاجي وكتب ردًا على ابن خروف منتصرا لشيخه السهيلي عندما اعترضه ابن خروف في بعض المسائل النحوية، وهذان فيما أعلم كتابان مفقودان ، فقد بذلت الجهد في البحث عنهما، ولم اهتد إلى معلومة ترشدني عنهما.

ومع أن كتبه التي يمكن من خلالها معرفة فكره النحوي مفقودة فإن بعض العلماء من نحو أبي حيان والسيوطي أوردوا نزرا من آرائه قمت بجمعها في هذا البحث والتي يمكن من خلالها الكشف عن جانب من تفكيره ، وقد بلغت هذه الآراء سبعة عشر وردت في سبع عشرة مسألة في الأبواب التالية: الأسماء الستة وأفعال المقاربة والفاعل ونائب الفاعل والتنازع والمفعول لأجله والمفعول معه والمستثنى والحال وحروف الجر والتحذير والمنوع من الصرف وإعراب الفعل المضارع والعدد.

وبدراسة هذه الآراء يمكن إجمال فكره النحوي بما يلي:

تأثره بالمذهب الكوفي:

الرندي كغيره من نخبة الأندلس ممن تأثر بالمذهب الكوفي ، إذ إن التأمل في التأليف النحوي لعلماء الأندلس يلحظ هذا التأثير بشكل بارز، وهذا ما بيّنه شوقي ضيف في قوله: "ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري وأنها صَبَّتْ عنايتها أولا على النحو الكوفي مقتدية بِنَحْوِهَا الأول جودي بن عثمان"^(١٣).

وقد أورد الدكتور محمد بن عمار درين أسبابا لتأثر الأندلسيين بالنحو الكوفي ، فيما يلي بعض منها:

١- ما ثبت في كتب التراجم والطبقات من أن كتاب الكسائي كان أسبق الكتب النحوية وصولا إلى الأندلس ، حيث تروي هذه الكتب أن أول من عمل على نشر المذهب الكوفي بالأندلس هو جودي بن عثمان المتوفى سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة، وكان قد رحل إلى بغداد ، وأخذ بها عن الكسائي والفراء وغيرهما، وحمل معه كتاب الكسائي إلى الأندلس ، وظل يدرسه بعد رجوعه ، وأخذ عنه جماعة ، وألف كتابا في النحو"^(١٤).

٢- من أبرز ما يميز المذهب الكوفي ما اتسم به من غلبة الرواية والعناية بالمسموع ، ومن ينظر في البحث النحوي في الأندلس يلحظ نزوعا عاما للأندلسيين إلى منهج الرواية ، ولذلك لا غرابة أن يتجهوا إلى الكوفيين للإفادة منهم في منهجهم ، إذ كان ذلك يحقق رغبة عندهم^(٤٥).

٣- تلمذة بعض الأندلسيين للكوفيين، حيث رخل كثير من أهل الأندلس إلى المشرق واجتمعوا بعلمائه ، ومن هؤلاء كوفيون ، ومن رحل إلى المشرق قاسم بن أصبغ الذي لقي إمام الكوفيين ثعلبا ، وكذلك محمد بن أبي علاقة البواب القرطبي الذي أخذ عن ابن الأنباري ونفطويه^(٤٦).

وبالنسبة إلى الرندي فيظهر تأثيره بالكوفيين في المسائل التالية:

أ- وافق الكسائي في أنَّ الفاعل محذوف إذا تنازع عاملان معمولا واحدا ثم أعمل الثاني وكان الأول محتاج إلى مرفوع، نحو: أكرمني وأكرمت زيدا، في حين أنَّ سيبويه وجمهور البصريين يرون أنَّ المرفوع مضر قبل الذكر يُفسَّرُ ما بعده^(٤٧).

ب- وافق الكوفيين في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان ، في حين منع ذلك سيبويه والبصريون مطلقا^(٤٨).

تأثره بشيخه السهيلي:

مر في مصنفاته أنه ألف ردًا على ابن خروف انتصر فيه لأستاذه أبي القاسم السهيلي في بعض المسائل النحوية ، وعند استعراض آرائه لحظت تأثره به رحمه الله ، وذلك في المسائل التالية:

أ- وافق السهيلي في أنَّ الإعراب في (فوك) و (ذومال) بالحركة المقدرة في حروف العلة ، والإعراب في باقي الأسماء الستة يكون بالحروف^(٤٩).

ب- وافقه في التعليل لوجوب تقديم الفاعل أو المفعول في نحو: إنما ضرب زيد عمرا وإنما ضرب عمرا زيد^(٥٠).

ج- وافقه في منع تقديم المفعول في مثل: ضرب القوم بعضهم بعضًا^(٥١).

د- وافقه في أنَّ النائب عن الفاعل في نحو: مَرَّ بزيد ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل^(٥٢).

٥- وافقه في أنَّ الفاعل محذوف إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً ثم أعمل الثاني وكان الأول يحتاج إلى مرفوع، نحو: أكرمني وأكرمت زيدا^(٩٣).

و- وافقه في أنه يشترط في المفعول له أن يكون قلبياً^(٩٤).

ز- وافقه في أنَّ ناصب المستثنى هو الفعل المتقدم أو ما في معناه بوساطة إلّا^(٩٥).

ح- وافقه في أنَّ كون الحال مشتقة غالب وليس لازماً^(٩٦).

ط- وافقه في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان^(٩٧).

موافقته المتأخرين:

للرندي آراء وافق فيها بعض المتأخرين مخالفاً الجمهور، وهي:

- وافق ابن الطراوة وابن طاهر وأبا الحجاج بن معروز وابن خروف وأبا علي الشلوبين في أنَّ (على) لا تكون إلا اسماً في حين يرى الجمهور أن (على) التي ينجز ما بعدها حرف^(٩٨).

- وافق بعض النحويين في جواز دخول الألف واللام في العدد المعطوف على الأول دون الثاني ، في حين أنَّ الجمهور يمنعون ذلك^(٩٩).

آراء انفرد بها:

وجدت للرندي آراء انفرد بها ولم يشاركه فيها أحد من النحويين، وذلك في مسألتين:

- المسألة الأولى: ذهب الرندي إلى أن (إذن) مركبة من (إذا) الذي هو ظرف زمان لما يستقبل (وأن) ثم حذفت همزة (أن) ثم أُلِف (إذا) لالتقاء الساكنين في حين يرى الجمهور أنها حرف بسيط . وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم بسيط يعرب ظرفاً، ونقل عن الخليل قوله: إنها حرف مركب من (إذ) الذي هو ظرف زمان للماضي، و(أن) ، وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت ، فصار (إذن) والتزم هذا النقل^(١٠٠).

- المسألة الثانية: ذهب الرندي إلى العامل في المفعول معه في نحو: مالك وزيدا هو ما يتعلق به المجرور من معنى الفعل بتوسط الواو في حين ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن (زيداً) منصوب بإضمار فعل بعد الواو^(١٠١).

أثره فيمن بعده:

ضمت بعض كتب المتأخرين عن الرندي بعض آرائه ونقولا عنه، ومن هؤلاء:
علي بن محمد الأُبَدي المتوفى سنة ٦٨٠هـ:

أورد نصوصا وآراء لأبي علي الرندي في شرح الجزولية بلغت اثني عشر موضعا^(١٦).

علي بن محمد بن علي أبو الحسن ابن الضائع المتوفى سنة ٦٨٠هـ:

ذكر بعض آراء الرندي في كتابه شرح الجمل بلغت أربعة^(١٧).

محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ:

أورد بعضا من آراء الرندي في كتابه ارتشاف الضرب في أربعة مواضع^(١٨).

خالد الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ:

أورد رأيين للرندي في كتابه التصريح^(١٩).

جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ:

أورد خمسة آراء للرندي في كتابه همع الهوامع^(٢٠).

آراء الرُّنْدِي النَّحْوِيَّة

إعراب (فوك) و(ذومال) بالحركات المقدرة على حروف العلة

اختلف النحويون في إعراب الأسماء الستة على عشرة أقوال، وذلك على النحو التالي:

الأول: أن الأسماء الستة معربة بالحركات المقدرة في الواو والألف والياء، وعزي هذا القول إلى سيبويه^(٣٧)، وهو رأي جمهور البصريين^(٣٨)، واختاره أبو علي الفارسي^(٣٩) وأبو حيان^(٤٠).

وبيان ذلك أن الأصل في حالة الرفع: قام أَخَوُكَ بفتح الخاء ورفع الواو، ثم حركت الخاء بالضم إتباعاً، ثم استثقلوا الضمة على الواو فحذفوها فصار: أَخُوكَ، فعلمة الرفع الضمة التي كانت على الواو فحذفت، وعليه ففي صورة الرفع إعلالان حذف وإتباع.

والأصل في حالة النصب: رأيت أَخَوُكَ بفتح الخاء ونصب الواو تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً، وعليه ففي هذه الصورة إعلال واحد وهو القلب. وأما في الجر فكان الأصل: مررت بِأَخَوِكَ، بفتح الخاء وجر الواو، ثم حركوا الخاء بالكسر إتباعاً لحركة الواو، ثم استثقلوا الكسرة على الواو فحذفت، فوقعت الواو ساكنة وقبلها كسرة فوجب قلبها ياء، فصار: بأخيك، وعليه فإن في هذه الصورة ثلاثة إعلالات حذف وإتباع وقلب^(٤١).

الثاني: أنها معربة بالحروف، فالواو علامة الرفع، والألف علامة النصب، والياء علامة الجر، فهذه الحروف علامة إعراب، لا حروف إعراب، ولا مات هذه الأسماء على هذه الرأي محذوفة، وهو قول قطرب^(٤٢) والزيادي والزجاجي من البصريين^(٤٣)، وهشام بن معاوية من الكوفيين^(٤٤).

الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحركات إشباع، وهو قول المازني^(٤٥)، واختاره الزجاج^(٤٦).

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف، وهو قول الرعي^(٤٧).

الخامس: أنها معربة بالحركات والحروف معاً، وهو رأي الكسائي^(٤٨) والفراء^(٤٩).

السادس: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، ويعدم ذلك حالة الرفع، وهو قول الجري^(٥٠)، وأحد قولي هشام بن معاوية^(٥١).

السابع: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فنثبت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفا لأجل الفتحة، وهذا قول الأعلم وابن أبي العافية^(٨٦).

الثامن: أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل أحرف العلة، ومنع من ظهور الحركات في تلك الحروف كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، وهذا الرأي أحد التفسيرين لقول الأخفش: إنها دلائل إعراب^(٨٧).

التاسع: أنها معربة بحركات لا تقدر ولا تظهر، وهو التفسير الآخر لقول الأخفش السابق^(٨٤).

وأما القول العاشر فينسب للسهيل^(٨٥) والرندي^(٨٦) أن الإعراب في (فوك) و (ذو مال) بالحركة المقدرة في حروف العلة، وفي باقي الأسماء الستة يكون الإعراب بالحروف، والعلة عندهما: أنه لو جعل الحرف علامة إعراب كان زائدا، فيبقى الاسم على حرف واحد، في حين أن الكلمة في باقيها تكون على حرفين عند جعل الحرف علامة إعراب^(٨٧).

وأشهر هذه الأقوال اثنان، أحدهما قول جمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف والآخر أنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات، وحجة قول البصريين أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه^(٨٨).

وأما حجة من ذهب إلى أن هذه الأسماء معربة بالحروف فذكرها ابن مالك في قوله: "إن الإعراب جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأن الحرف المختلف الهيئات صالح للدلالة أصلا كان أو زائدا، مع أن في جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك الإعراب توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أمين من الاستبعاد، فلم يُخذ عن المعتاد"^(٨٩).

ويمكن أن يجمل الاحتجاج لهذا القول بثلاثة أمور:

أحدها: أن علامة الإعراب تتعاقب، فتوجد بوجود العامل وتعدم بعده، وهذه الحروف كذلك.

الثاني: أنهم أرادوا أن يكون في المفردات ما يعرب بالحروف توطئة للتثنية والجمع، ليكون في

الأصول شيء تجري الفروع على منهاجه.

الثالث: أنَّ هذه الأسماء إذا كانت مفردة حذفت لاماتها ، فإذا أضيفت كالتنوين فإنها تحذف للإضافة ، فيقع فيها إجحاف ووهن ، فأرادوا جبر هذا الوهن فأعربوها بالحروف في الموضع الذي يكون فيه الوهن^(١١).

وقد ردَّ هذا الرأي بأن الواو قد تثبت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعراباً لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة ومن ثم فالقول بأنها معربة بالحروف يؤدي إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد ، وهما معربان وصلاً وابتداءً ، وذلك لا يوجد إلا في شذوذ الكلام^(١٢).

وأما قول المازني إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحركات إشباع فَرَدَّ بأن الإشباع باب الشعر^(١٣)، وأنَّ هذا يفضي إلى أن يكون (فوك وذو مال) اسمين معربين على حرف واحد^(١٤).

وقول الربيعي ردَّ بأنَّ النقل لا يكون إلا في الوقف وكذلك ردَّ قول الكسائي والفراء بأنه لا توجد علامتا إعراب في معرب واحد، وأنَّ (فوك) و(ذو مال) بنيا على حرفين، والقول بهذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب فيهما في جميع الكلمتين^(١٥).

وقول الجري مردود بعدم النظر، وأنَّ الرفع لا انقلاب فيه مع أنَّه معرب^(١٦)، وقول الأخفش مردود أيضاً بأنَّه لا يكون حرف إعراب إلا ويكون فيه الإعراب إمَّا ظاهراً أو مقدراً^(١٧) وقد ردَّ رأي الرندي بأنَّ الواو قد تثبت في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كانت إعراباً لم يوجد فيها إلا بعد دخول العامل^(١٨).

توسط خبر عسى بينها وبين الاسم

جرى بين النحويين خلاف في توسط خبر (عسى) بينها وبين اسمها على قولين:

أحدهما: الجواز ، ونقله أبو حيان وابن هشام وناظر الجيش عن المبرد وأبي سعيد السيرافي في كتاب الإقناع وأبي علي الفارسي^(١٩)، وهو قول الرندي^(٢٠)، وابن عصفور^(٢١) وصححه^(٢٢) وابن النحاس^(٢٣).

الآخر: المنع ، وإليه ذهب أبو علي الشلوبين^(٢٤) والعكبري^(٢٥).

والعلة عند المانعين لذلك أَنَّ (عسى) فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم خبره على اسمه لذلك^(١٠٥)، وقد اعترض الأبدي المجيزين وَيَنْ أَنَّ تقديم الخبر هنا فاسد وأن في ذلك هدمًا لصناعة العربية ، فإن (عسى) قد تهيات لترفع (أن) والفعل ، وتهياً الفعل لرفع (زيد) فلم يكن أن يخرم هذا ويعدل إلى غيره.

فإن قيل: فهلا كانت أن والفعل سادة مسد الاسم والخبر، لأنها في الأصل مبتدأ وخبر؟

قلت: هذا باطل هنا ، لاختلاف وضع الاسم والخبر ، واتفاق وضعهما^(١٠٥).

وقد وجه المانعون لتقديم خبر عسى على الاسم إعراب ما دخلت عليه بأنه فاعل ، و(عسى) تامة وليست فعلاً ناقصاً.

وقد أجاز ابن هشام الوجهين في قوله: "إذا ولي إحداهن (أن) والفعل وتأخر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى ، نحو: عسى أن يقوم زيد جاز في ذلك الفعل أن يقدر خالياً من الضمير فيكون مسنداً إلى ذلك الاسم ، وعسى مسندة إلى (أن) والفعل مستغنى بهما عن الخبر ، وأن يقدر متحملاً لضمير ذلك الاسم ، فيكون الاسم مرفوعاً بـ(عسى) ، وتكون (أن) والفعل في موضع نصب على الخبرية"^(١٠٦).

وثمره الخلاف تظهر في التثنية والجمع فعلى مذهب الجواز يقال: عسى أن يقوموا أخواك، وعسى أن يقوموا أخوتك، وعسى أن يخرجن الهندات، لأنه خير ، والنية به التأخير، وعلى مذهب من منع يتحتم رفع ما بعد (أن يفعل) بالفعل فلا يكون فيه ضمير ، فيقال: عسى أن يقوم أخواك، وعسى أن يقوم إخوتك ، وعسى أن تقوم الهندات.

والراجح هو جواز الوجهين كما ذهب إليه الرندي وابن هشام وغيرهما ، وأنه ليس في ذلك هدم لصناعة العربية كما ذكر الأبدي ، لأن كلا الوجهين سائغ من حيث الصناعة النحوية ثم إنها محمولة في جواز تقدم خبرها على اسمها على كان وأخواتها التي أجاز جمهور النحويين توسط أخبارهن ما عد ابن درستويه في (ليس) وابن معط في (دام)^(١٠٧).

العلة في وجوب تقديم الفاعل في نحو: إنما ضرب زيد عمرا

الأصل أن يتصل الفاعل بالفعل ثم يأتي المفعول ، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَدَّ سُلَيْمَانُ

«دَاوُودَ»^(١٠٨)، ويجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل إذا لم يكن هناك سبب موجب لتقديم أحدهما على الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾^(١٠٩).

وقد يجب هذا الأصل وهو تقديم الفاعل على المفعول، وذلك في مواضع منها أن يكون المفعول محصوراً بـ (إِنَّمَا)، نحو: إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا^(١١٠).

والمشهور عند النحاة والأصوليين أَنَّ معنى إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ما ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا ولو قدم المفعول لانعكس الحصر^(١١١)

وقد ذكر الرندي علة وجوب تقديم الفاعل أو المفعول في مثل هذا بقوله: "إنما ضرب زيد عمرا وإنما ضرب عمرا زيد هذان معنيان فيلزم في أحدهما تقديم الفاعل وفي الآخر تقديم المفعول، على حسب ما تقصد، فالمعنى الذي يوجب تقديم الفاعل كونه ثابتا متحققا والمفعول متنازع فيه، فلو قدمت المفعول صار ثابتا متحققا والفاعل متنازع فيه، وإذا قلت: إنما ضرب عمرا زيد فإن المفعول هو الثابت المتحقق والفاعل متنازع فيه، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١١٢)، ولو قيل في الكلام: إنما يخشى العلماء من عبادة الله لا انعكس المعنى، لأن المقصود في الآية أَنَّ لله عبادا يخشونه، فثبتت الخشية لله، وبقي أصل الخشية في حكم المتنازع فيه، فلو قدم الفاعل لانعكس المعنى في الآية"^(١١٣).

وقبله شيخه السهيلي بَيَّنَّ ذلك في قوله: "وأما المسألة الأخرى التي يختلف فيها المعنى، فمثل أن يكون قبل الفعل (إنما)، تقول: إنما يأكل زيدُ الخبز، فحققت ما يتصل ومحقت ما ينفصل، وهذه عبارة أهل سمرقند في (إنما) يقولون: إنها وضعت لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل، وتلخيص هذا الكلام أَنَّها نفى وإثبات، فثبتت لزيد أكل الخبز المتصل به في الذكر، ونفيت ما عداه، فمعناه: ما يأكل زيدُ إلا الخبز.

فإن قدمت المفعول هاهنا فقلت: إنما يأكل الخبزُ زيدُ اختلف المعنى، وانعكس مقصد الكلام، فكانك قلت: ما يأكل الخبزُ إلا زيدُ.

وهذه المسألة تخالف الأقسام الأربعة التي ذكرها النحويون، لأن المعنى في جميع تلك الأقسام قدمت أو أخرت واحد، والمعنى في هذه المسألة مختلف، ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾^(١١٤) ليس كقولك: إنما يخشى العلماء الله، لأنك إذا أخرت

نفيت الخشية من غير العلماء ، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى^(١١٥).

والرشي علل هذا بأن المحصور من الفاعل أو المفعول — (إنما) أو (ما وإلا) باق على الاحتمال لم يدخله الخصوص والعموم ، كما إذا قلت : ما ضرب زيد إلا عمرا ، فضارية زيد محصورة في عمرو ، أي : ليس ضاربا لأحد إلا لعمرو ، أما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال ، إي : يجوز أن يكون مضروبا لغير زيد أيضا^(١١٦).

منع تقديم المفعول على الفاعل في قولهم: ضرب القوم بعضهم بعضا

نقل أبو حيان عن الرندي أنه لا يميز تقديم المفعول في مثل: ضرب القوم بعضهم بعضا ، لأن الفاعل مفسر له^(١١٧).

والسهيلي منع ذلك أيضا في قوله: "قولك: ضرب القوم بعضهم بعضا لا يجوز تأخير الفاعل هاهنا من أجل حذف الضمير من المفعول ، إذ كان الأصل أن يقال: ضرب بعضهم بعضهم ، إذ حق البعض أن يضاف إلى الكل ظاهرا أو مضمرا ، فلما حذفوه من المفعول استغناء بذكره في الفاعل ، لم يميزوا تأخير الفاعل فيقولوا: ضرب بعضا بعضهم ، لأنَّ اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة ، صارت الحاجة إليه مرتين"^(١١٨).

والعلة عند الأبندي في لزوم تقديم الفاعل وتأخير المفعول في هذا المثال أنه لو تقدم المفعول لفصل بين البديل والمبدل منه^(١١٩).

إقامة المجرور بحرف مقام الفاعل

لا خلاف بين النحويين في إقامة المجرور بحرف جر زائد مقام الفاعل ، وأنه في محل رفع نائب فاعل ، نحو: ما ضُرِبَ من أحدٍ^(١٢٠) ، أمّا إن كان الاسم مجرورا بحرف جر أصلي فقد جرى بين النحويين خلاف في إقامته مقام الفاعل على ستة أقوال:

الأول: أنَّ المجرور هو النائب عن الفاعل في محل رفع ، وهو قول جمهور البصريين^(١٢١).

الثاني: أنَّ النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل ، وهو قول الكسائي^(١٢٢) وهشام بن معاوية^(١٢٣).

الثالث: أنَّ النائب حرف الجر وحده ، وأَنَّهُ في موضع رفع ، وإليه ذهب الفراء^(١٢١).

الرابع: أنَّ النائب عن الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، وهو قول ابن درستويه^(١٢٥) والسَّهيلي^(١٢٦) والرندي^(١٢٧) ، فإن قيل: مُرْ بزيد فإنَّ المقام مقام الفاعل ضمير المصدر، أي: مُرَّ المرور.

الخامس: أنَّ ذلك على إضمار مكان يصلح معه المعنى ، فيضمر في (سير بزيد) ضمير الطريق ، أي: سِيرَ الطريق بزيد ، والمعنى قطع به الطريق، وفي (جُلِسَ بعمر) ، جلس هو، أي: المكان، إذ المعنى غُيِّرَ به المكان^(١٢٨).

السادس: أنَّ الجار والمجرور معا في محل رفع، وهو قول ابن مالك^(١٢٩).

وقد استُبدِلَ لرأي السهيلي والرندي بالأدلة التالية:

أحدها: أنَّ المفعول المذكور إذا تقدم كان مبتدأ ، كما أنَّ الفاعل إذا تقدم صار مبتدأ ، في حين لا يقال: بزيد سير ، فيكون (بزيد) مبتدأ^(١٣٠).

الثاني: أنَّ الفعل لا يؤنث في نحو: سير بهند، وجلس في الدار ، فلا يقال: سرت بهند ، ولا جُلِسَتْ في الدار^(١٣١).

الثالث: أَنَّهُ لا يتبع على المحل ، فلا يقال: سير بزيد العاقل^(١٣٢).

الرابع: أنه يجوز تقديمه كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾^(١٣٣) ، أي : مسئولوا عنه ، ولو كان في موضع رفع ما جاز تقديمه^(١٣٤).

وقد أُجيب عن هذه الأدلة فردَّ الاستدلال بامتناع جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل بأنَّ هذا المجرور إنما امتنع جعله مبتدأ عند تقدمه على الفعل لفوات شرطه ، وهو التعرية من العوامل اللفظية غير الزائدة^(١٣٥).

وردد الاستدلال بامتناع لحاق العلامة إذا كان المجرور مؤنثا أَنَّهُ لم تلحق العلامة اعتبارا بالصورة اللفظية ، لأنه بصورة الفضلة وإن كان عمدة ، والفضلة مستغنى عنها فلا تلحق الفعل لأجلها كما تلحق لأجل العمدة ، والدليل على اعتبار الصورة اللفظية حذفهم فاعل أفعل في التعجب ونصبهم إياه إذا سقط الجار ، نحو قوله: ﴿اسْمَعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾^(١٣٦) ، وأيضا قولهم: كفى

بهنيذ فاضلة، ولم يقولوا: كفت^(١٣٧).

ورُدَّ الاستدلال بعدم الإتيان على المحل بأنَّ المانع من الإتيان على المحل أنَّ هذا الموضع لا يجوز أن يلفظ به، فلا يقال: سير زيد، وما كان كذلك لا يراعى محله، وقد نُصِّوا على أنَّه لا يجوز أن يقال: مررت بزيد الظريف، لأنه لا يجوز أن يقال: مررت زيدا^(١٣٨).

والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور وهو أنَّ المجرور في محل رفع نائب عن الفاعل، لأنَّ ما ذهب إليه الفراء يردُّ أنَّ الحروف ومنها حروف الجر لا محل لها من الإعراب، وما ذهب إليه الكسائي وهشام يحتاج إلى تفسير هذا الضمير المبهم وهذا غير موجود، وأما قول السهيلي والرندي فردود بأنَّ العرب تقول: سيرَ بزيد سيرا، بنصب المصدر، وفي هذا دليل على أنَّ القائم مقام الفاعل هو المجرور.

ورأي ابن مالك في هذه المسألة عقب عليه أبو حيان بأنه لم يذهب إليه أحد^(١٣٩).

الحذف في أول العاملين المتنازعين

إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً ثم أعمل الثاني وكان الأول يحتاج إلى مرفوع، نحو: أكرمني وأكرمت زيدا ففي المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: أنَّ المرفوع مضمَر قبل الذكر يُقَسَّرُ ما بعده، وهو رأي سيبويه^(١٤٠) وجمهور البصريين^(١٤١).

الثاني: امتناع أيَّ مسألة يؤدي فيها إعمال الثاني إلى الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل، وهو قول الفراء^(١٤٢).

الثالث: أنَّ المرفوع محذوف، وهو قول الكسائي^(١٤٣) وهشام^(١٤٤) والسهيلي^(١٤٥) وابن مضاء^(١٤٦) والرندي^(١٤٧).

وقد اعترض ما ذهب إليه البصريون بأنَّ قولهم هذا يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر^(١٤٨).

واستدلَّ للكسائي ومن وافقه في هذه المسألة بدليل نقلي وعقلي، أما النقلي فهو قول علقمة الفحل:

تَعَقَّقَ بِأَلَارْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالَ فَبَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْبُ^(١٤٩)

ووجه استدلالهم بهذا البيت أن لفظ (رجال) لا يخلو من أن يكون مرفوعا بـ(تَعَقَّقَ) أو بـ (أراد)، فإن كان مرفوعا بـ(أراد) فالواجب أن يقال: تَعَقَّقُوا، لأنه ضمير الجماعة فيبرز، وإن كان مرفوعا بالأول وهو (تَعَقَّقَ) فالواجب أن يقال: وأرادوها^(١٥٠).

وأما الدليل العقلي فهو أنَّ حذف المرفوع يؤدي إلى عدم الإضمار قبل الذكر^(١٥١).

والفراء يذهب إلى أنَّ المرفوع فاعل بالفعلين معا إذا استويا في طلبه وحجته أنه إذا جاز أن يكون للعامل معمولان جاز أن يكون للمعمول عاملان، وإن اختلف الفعلان بأن يطلبه الأول مرفوعا والثاني يعمل فيه النصب فهو ممتنع عنده^(١٥٢).

وقد ردَّ البصريون على من منع إضمار الفاعل بحجة الإضمار قبل الذكر بأمرين:

أحدهما: أنَّ الإضمار قبل الذكر قد جاء في نحو: ربه رجلا، ونعم رجلا زيد^(١٥٣).

الآخر: أنَّ هذا ورد في السماع في قول الشاعر:

جَقَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْإِخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرُ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ^(١٥٤)

حيث أعمل الثاني ونصب الأخلاء وأعمل الأول في ضميره المرفوع على الفاعلية فعاد الضمير على الأخلاء وهو متأخر لفظا ورتبة، لأنه مفعول به.

وقد ردوا ما ذهب إليه الكسائي ومن وافقه بأن حذف الفاعل غير جائز، لأنه لا يخلو أن يحذف حذف اقتصار أو حذف اختصار، أما حذف الاقتصار فغير متصور، لأنه لو قيل: قام، ولم يذكر الفاعل، ولم يُقَدَّرْ لكان ذلك غير مفيد، لأنه لفظ مفرد.

وأما حذف الاختصار فغير جائز أيضا، لأنَّ العرب جعلته كالشيء الواحد، بدليل إسكانهم آخر الفعل، نحو: ضربت، لتلا تتوالى أربعة أحرف بالتحريك، ولأنهم جعلوا إعراب الأفعال الخمسة بعد الفاعل، لأنه مع الفعل فيها كالشيء الواحد^(١٥٥).

والراجح عندي ما ذهب إليه البصريون بتقدير الرفع للعامل الأول الملقى، لأن السماع قد ورد فيه هذا التركيب، وما ذهب إليه الكسائي في جواز حذف الفاعل فهو ليس أحد المواضع التي نص النحويون على اطراد الحذف فيها^(١٥٦).

من شروط المفعول له كونه قلبيا

الأصل في المفعول له أن يكون مجرورا بحرف الجر الذي يدل على العلة، وعند حذف حرف الجر يكون منصوبا وقد اشترطوا في الحذف شروطا، لأن مجموع تلك الشروط تُقَوِّي التعليل فحذفوا حرف الجر اختصارا^(١٥٧).

والمجموع ما اشترطه النحويون سبعة، وهي:

- ١- أن يكون مصدرا.
- ٢- أن يكون قلبيا.
- ٣- أن يكون علة للفعل.
- ٤- أن يتحد مع عامله في الوقت.
- ٥- أن يتحد مع عامله في الفاعل.
- ٦- ألا يكون نوعا للفعل.
- ٧- ألا يكون العامل معنى^(١٥٨).

والشرط الثاني وهو كون المفعول له قلبيا، أي: أن يكون من أفعال النفس لا من أفعال الجوارح ذهب إليه ابن الخشاب^(١٥٩) والسهيلي^(١٦٠) والرندي^(١٦١) وابن الجباز^(١٦٢).

واشترطوا ذلك لأنهم يرون أنَّ العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك^(١٦٣).

وقد ردَّ الشاطبي هذا الشرط بأنه مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان، لأنَّ أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلن^(١٦٤).

عامل النصب في المفعول معه في: مالك وزيدا

للمنحويين في عامل النصب في المفعول معه في قولهم: مالك وزيدا مذهبان:

أحدهما: أنه منصوب بإضمار فعل بعد الواو، وهو مذهب سيبويه^(١٦٥)، وأكثر النحويين^(١٦٦).

قال سيبويه: "هذا باب ما يضمرون فيه الفعل لقيح الكلام إذا حمل آخره على أوله ، وذلك قولك : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ، فإنما حُدَّ الكلام هنا : ما شأنك وشأن عمرو. فإن حملت على الكاف لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبد الله ، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن. فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ، فقالوا: ما شأنك وزيدا، أي : ما شأنك وتناولك زيدا" (١٦٧).

الثاني: أنَّ العامل في المفعول معه ما يتعلق به المجرور من معنى الفعل بتوسط الواو، وهو قول الرندي. (١٦٨)

والعلة عنده أنه لا معنى لإضمار الملابس هنا، لأنه يحتاج إلى ما ينصبها (١٦٩).

وما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين هنا من وجوب تقدير ملابس سببه أنهم يرون أن العامل في المفعول معه هو الفعل أو ما يشبهه (١٧٠) ، وحيث إنه لا وجود لهما هنا في مالك وزيدا، وتَعَيَّن وجه نصب (زيدا) عندهم في هذا الموضع أضمرُوا فعلا بعد الواو ، لأنهم ينعنون أن يعمل معنى الفعل في المفعول معه (١٧١).

والراجح ما ذهب إليه الجمهور، لأنَّ معنى الفعل لا يبلغ درجة الفعل ، ولذا لم ينصب المفعول به بمعنى الفعل ، لا يقال: ما زيدا؟ على تقدير: نفيت زيدا (١٧٢).

ناصب المستثنى بـ (إلا)

اختلف النحويون في العامل في المستثنى بـ (إلا) على ثمانية أقوال:

أحدها: أنَّ الناصب هو الفعل المتقدم أو ما في معناه بوساطة إلا، وهو قول السيرافي (١٧٣) والفارسي (١٧٤) وابن بابشاذ (١٧٥) والسهيلي (١٧٦) والرندي (١٧٧)، وقيل: إنَّه ظاهر قول سيبويه (١٧٨).

الثاني: أن الناصب هو الفعل وحده قبل (إلا) بغير وساطتها، وهو قول ابن خروف (١٧٩).

وحجته أن (غير) تنصب إذا وقعت موقع (إلا) بلا واسطة (١٨٠).

الثالث: أنَّ الناصب فعل مضمر، تقديره (أستثني) ، وهو قول المبرد (١٨١)، والزجاج (١٨٢).

الرابع: أنَّ الناصب هو (إلا) وحدها، وهو قول الفراء (١٨٣)، ونسب إلى الزجاج (١٨٤)، واختاره ابن مالك (١٨٥).

وقد استدل لذلك أن (إلا) مختصة بالأسماء ، وما هو مختص بعمل (١٨٦).

الخامس: أن الناصب هو (أَنْ) المشددة محذوفة ، ونسب هذا القول للكسائي^(١٨٧).

السادس: أن الناصب هو (إِنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة المركبة من (لا) ، ونسب هذا القول للفراء أيضا^(١٨٨).

السابع: أن الناصب هو المخالفة ، ونسب هذا الرأي إلى الكسائي أيضا^(١٨٩).

الثامن: أن الناصب هو الجملة المتقدمة سواء كانت فعلية أو اسمية ، وكأنه منصوب على تمام الكلام ، وهو مفهوم كلام سيبويه^(١٩٠) ، وجماعة من البصريين^(١٩١).

والراجع في المسألة أن الناصب هو الناصب هو الفعل المتقدم أو ما في معناه بوساطة (إلا) ، لقوة الاعتراض على الأقوال الأخرى فقول ابن خروف يلزمه عدم النظر ، وذلك أَنَّ (إلا) هي المقتضية للمستثنى على سبيل الإخراج ، ولو أسقطت لم يكن لذلك معنى ، فيلزم على قوله نسبة العمل لغير المقتضي وانتفاؤه عن المقتضي ، وهذا لا نظير له^(١٩٢).

وأما قول الزجاج أَنَّ الناصب فعل مضر تقديره أستثني فمردود بأنه لا يجمع بين الفعل والحرف الذي يعطي معناه ، بدليل إجماعهم على امتناع تقدير أثنى وأشبه بعد ليت وكأن^(١٩٣).

والقول بأنَّ الناصب للمستثنى هو (إلا) وحدها مردود بأنه لو كان الاسم منصوبا بها لاتصل بها الضمير ، فيقال: قام القوم إلاك ، كما يتصل بـ (إنك) ولم يأت هذا إلا في ضرورة الشعر^(١٩٤).

والقول بأنَّ الناصب للمستثنى هو (أَنْ) المشددة محذوفة قُرْدُ امتناع إضمارها بجواز الرفع حيث يصح التفرغ^(١٩٥) ، وأما القول بأن الناصب هو (إِنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة المركبة من (لا) قُرْدُ بأنَّ التركيب دعوى^(١٩٦) ، كما رُدَّ القول بالمخالفة بأنه لو كان ذلك جائزا لوجب أن ينصب (زيد) في قولهم: قام عمرو لا زيد^(١٩٧).

مجيء الحال مشتقة

للنحويين في مجيء الحال مشتقة رأيان:

أحدهما: أَنَّ الاشتقاق في الحال غالب وليس لازما ، وهو قول سيبويه^(١٩٨) ، والمبرد^(١٩٩) ، وجمهور النحويين^(٢٠٠) ، منهم السهيلي^(٢٠١) ، والرندي^(٢٠٢) ،

الآخر: أَنَّ الاشتقاق في الحال لازم، وذهب إليه جماعة من المتأخرين^(٣٢٣)، منهم العكبري^(٣٢٤)، وابن السيد^(٣٢٥)، والصفار البطليوسي^(٣٢٦)، وابن عصفور^(٣٢٧)، وابن جمعة القواس^(٣٢٨).

وقد استدل لما ذهب إليه الجمهور بأمرين:

أحدهما: أَنَّهُ ورد في فصيح الكلام مجيء الحال مشتقة وغير مشتقة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ اَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾^(٣٢٩)، ومن أمثلهم: هذه خاتمك فضة، وهذا سرجك خزا^(٣٣٠).

الآخر: أن ورود الحال مشتقة وغير مشتقة، لأنها خبر في المعنى، والخبر لا حجر فيه^(٣٣١).
والعلة عند المتأخرين لاشتراط الاشتقاق في الحال أنها محمولة على الصفة، وكل صفة مشتقة^(٣٣٢).

والقول بأن كون الاشتقاق في الحال غالبا لا لازما هو الراجح، لأنَّ الحال محمولة على الخبر من باب قياس الفرع على الأصل، وليس على الصفة فتكون قياس فرع على فرع، والاشتقاق والجمود واقعان في الخبر، يضاف إلى ذلك ما ورد في الكلام الفصيح من مجيئها جامدة.

مجيء (من) لا ابتداء الغاية في الزمان

اتفق النحويون على مجيء من لا ابتداء الغاية في المكان، نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾^(٣٣٣)، وأما مجيء (من) لا ابتداء الغاية في الزمان فلم يه فيه رأيان:

أحدهما: المنع مطلقا، وهو قول سيبويه^(٣٣٤)، وجمهور البصريين^(٣٣٥).

الآخر: الجواز، وهو قول الأخفش^(٣٣٦)، والمبرد^(٣٣٧)، وابن درستويه^(٣٣٨)، السهيلي^(٣٣٩)، والرئدي^(٣٤٠).
وقد احتج المجيزون لمجيء من لا ابتداء الغاية في الزمان بالسماع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدَ أُسُسٍ عَلَى الْتَقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾^(٣٤١)، وقول العرب: من الآن إلى غد^(٣٤٢)، وقول النابغة الذبياني:

تُخَيَّرَ مِنْ أَرْسَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ - إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَيْنَ كُلُّ التَّجَارِبِ^(٣٤٣)

وحجة المانع لمجيء (من) لا ابتداء الغاية في الزمان أَنَّ (من) نظير (مد)، لأن (من) وضعت

لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أنَّ (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ، وكل حرف مختص باستعماله^(٢٢٤)، وقد حملوا شواهد المجيزين على حذف مضاف ، فالتقدير في قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ (من تأسيس أول يوم)، وكذا فعلوا في جميع الشواهد المستدل بها^(٢٢٥).

وقد نقل الأبدي ردَّ السهيلي والرندي هذا التقدير في قوله: "واختار السهيلي وأبو علي الرندي مذهب الكوفيين وقالوا: إذا قلت: من تأسيس أول يوم ، فتقديره : من زمن تأسيس أول يوم ، وكذلك من مر حجج ، أي: من زمن مر حجج ، وكذلك سائرهما ، لأنَّ التوقيت إنما يقع بالزمان"^(٢٢٦).

والراجح هو ما ذهب إليه الكوفيون في جواز مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان ، لأنَّه اختيار المحققين كابن مالك^(٢٢٧) وأبي حيان^(٢٢٨) ، ولجثرة المسروع في هذا الاستعمال ، ولا يمكن أن تحمل كل هذه الشواهد على حذف مضاف ، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد^(٢٢٩) ، ثم إنَّ التقدير هو خلاف الأصل.

الخلاف في مجيء (على) حرفاً

جرى بين النحويين خلاف في حرفية (على) على قولين:

الأول: أنَّ (على) التي ينجر ما بعدها حرف، وهو قول جمهور النحويين^(٢٣٠).

الآخر: أن (على) لا تكون إلا اسماً ، وهو قول ابن الطراوة^(٢٣١) ، وابن طاهر^(٢٣٢) ، وأبي علي الرندي^(٢٣٣) ، وأبي الحجاج بن معرور^(٢٣٤) ، وابن خروف^(٢٣٥) ، وأحد قولي أبي علي الشلوبين^(٢٣٦) ، وزعموا أنَّ هذا مذهب سيبويه ، لأنَّه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : " وهو - يعني على - اسم ، ولا يكون إلا ظرفاً"^(٢٣٧).

وقد استدل الجمهور لمجيء (على) حرفاً بأنَّها تحذف وينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، نحو قول عروة بن حزام:

نَحْنُ قَتْلُودِي مَا يَهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي^(٢٣٨)

التقدير: لقضى علي.

كما استدلوا على حرفيتها أيضا بحذفها مع الضمير في الصلة ، ومنه قول قيس بن جروة:
فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَنِيسٍ كَفَّابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَذْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ^(٢٣٩)

والتقدير: بما هو قابض عليه ، ولو كانت اسما لم يجز ذلك^(٢٤٠).

وقد احتج القائلون بأن (على) لا تكون إلا اسما بدخول حرف الجر عليها، فلمّا وجد حرف
الجر حكم عليها بالاسمية^(٢٤١).

والصحيح أنّها حرف كما درج عليه النحويون.

إعراب ما بعد الواو في نحو: إياك والشرّ

للتحويين في هذه المسألة مذهبان:

أحدهما: أنّ لفظة (الشر) وأشباهاها معطوفة على ضمير المخاطب (إياك) المنصوب بفعل مضمر
وجوبا ، وهو قول السيرافي^(٢٤٢)، واختاره ابن عصفور^(٢٤٣)، وابن يعيش^(٢٤٤).

واليه ذهب الرندي في قوله: "في إياك والشرّ التقدير: تَفَقَّدَ نفسك مع الشر، فترى قبج ذلك
وسوء عاقبته ، وتَفَقَّدَ نفسك مع قرب الأسد، فترى قبج ذلك وما يؤدي إليه أمرك، فالشرّ والأسد
معطوفان على (إياك)، والكلام جملة واحدة"^(٢٤٥).

الآخر: أن (الشرّ) ونحوه منصوب بفعل آخر مضمر ، والتقدير: إياك باعد من الشر، واحذر الشر،
فيكون الكلام جملتين ، وهو قول ابن طاهر^(٢٤٦) والعكبري^(٢٤٧) وابن خروف^(٢٤٨) وابن عصفور^(٢٤٩).

وقد اغترض القول الأول بأن (إياك) مُتَحَدَّرٌ وما بعده من نحو (الأسد) محذر منه، والعطف
يقتضي المشاركة في المعنى^(٢٥٠).

وأجيب عن هذا الاعتراض بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف في نحو: إياك
والأسد ، وعليه فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه^(٢٥١).

وبين ابن يعيش أنّ اختلاف المعنيين لا يمنع من العطف، لأنّ العامل قد يعمل في المفعولين
وإنّ اختلف معناهما بدليل أنّه يقال: أعطيت زيدا درهما فيتعدى الفعل إليهما تعديا واحدا وإن
كان زيد آخذا والدرهم مأخوذا، فهما مختلفان من جهة المعنى وكذلك هنا^(٢٥٢).

والراجع هو القول بأن الاسم الواقع بعد الواو معطوف على ضمير المخاطب المنصوب بفعل مضر وجوبا، للزوم هذا الإضمار عند النحويين لِتَنَزُّلِ (لِيَأْك) منزلته، ولو قيل: إِنَّ هناك فعلا مضمرًا آخر لكان باتفاق النحويين من قبيل الجائز إضماره، لكن هذا لا يجوز^(٢٣).

علة جر غير المنصرف بالكسرة إذا أضيف أو دخلت عليه (أل)

للنحويين في تعليل جر غير المنصرف إذا أضيف أو دخلت عليه الألف واللام ثلاثة آراء: أحدها: أَنَّ ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو الإضافة أَمِنَ فيه دخول التنوين، فإذا دخل عليه حرف الجر انجر، وهو ظاهر قول سيبويه^(٢٤) ونسبه إليه الرعيني^(٢٥)، وهو قول أبي البركات الأنباري^(٢٦).

وذهب إليه الرندي في قوله: "إنما كان كذلك، لأنَّ ما أضيف أو كانت فيه الألف واللام قد أَمِنَ فيه التنوين، من حيث كان التنوين لا يجتمع مع الإضافة ولا مع اللام للتعريف، فلا يكون الحذف منهما مشعرا بالصرف، ولو خفض ما لا ينصرف إذا لم يكن مضافا ولم يكن فيه أَلَف ولام لتوهم أَنَّهُ منصرف، إذ كان الحذف مصاحبا للتنوين"^(٢٧).

الثاني: أَنَّ الإضافة ودخول الألف واللام على الاسم غير المنصرف يزيلان شبه الفعل، لكونهما من خواص الاسم، فإذا زال ودخل عليه حرف الجر انجر، وهو قول جمهور النحويين^(٢٨).

الثالث: أن الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين، فكما أَنَّ التنوين إذا دخل الاسم المعرب يدخله الحذف، فكذلك إذا دخله ما عاقبه^(٢٩)، وقد اختاره ابن عصفور^(٣٠)، وصححه الأبيدي^(٣١).

وقد احتج القائلون بأنَّ الألف واللام والإضافة يعاقبان التنوين بأنَّ العرب تحكم للمُعَاقِبِ بحكم المُعَاقِبِ، ومن تَمَّ جرى مع الألف واللام والإضافة الحكم الذي يجري مع التنوين، فكما أَنَّ الاسم المنون يُجْرُ بالكسرة فكذلك ما فيه الألف واللام والإضافة من هذا الضرب يُجْرُ بالكسرة^(٣٢).

واعترض علي من قال إِنَّ العلة هي زوال شبه الفعل بأنَّ دخول حرف الجر يزيل شبه الفعل، وعليه ينبغي إذا دخل حرف الجر على ما لا ينصرف أن يجر بالكسرة.

ورد هذا الاعتراض من وجوه:

أحدها: الألف واللام والإضافة يزيلان شبه الفعل مطلقا قبل دخول حرف الجر، فإذا دخل حرف الجر وجد الاسم عاريا من الشبه فجره، وليس كذلك حرف الجر، فإنما يزول الشبه به بعد دخوله، وقبل ذلك كان الاسم باقيا على الشبه، فدخل على اسم شبيه بالفعل، فلم يفعل فيه الجر^(٣٦٣).

الثاني: أن هناك فرقا بين الإضافة والألف واللام من جهة وحروف الجر من جهة أخرى وهو أن حروف الجر لا تغير معنى الاسم، والألف واللام والإضافة ينقلان الاسم من التنكير إلى التعريف^(٣٦٤).

الثالث: أن الحافض قد يدخل نوع منه على الأفعال في فصيح الكلام، إذ قد تضاف أسماء الزمان إلى الفعل، فلم تتمكن لذلك في خواص الأسماء كتمكن الألف واللام والإضافة^(٣٦٥).
والراجع أن العلة لجر غير المنصرف بالكسرة عند دخول الإضافة أو الألف اللام عليه هو بعده عن شبه الفعل، لأن التنوين ثمرة وجودهما، وثمره الشيء لا يتصور أن تكون علة في هذا الموضع.

مجيء (مِعْزَى) مصروفة

ذكر النحويون أن ألف الإلحاق تمنع الاسم من الصَّرف^(٣٦٦)، لشبهها بألف التانيث من ثلاثة أوجه، وهي: الزيادة، وعدم الانقلاب والامتناع من لحاق تاء التانيث في حال التسمية^(٣٦٧).

و(مِعْزَى) على وزن فَعْلٍ ميمه أصلية^(٣٦٨)، والألف فيه للإلحاق باتفاق^(٣٦٩)، وعند جمهور النحويين تانيثه، وهو ممنوع من الصرف علما لمذكر أو لمؤنث سواء أكان مكبرا أم مصغرا^(٣٧٠).

وعلة منعه من الصرف علما لمذكر هي التعريف وألف الإلحاق والتانيث اللفظي زيادة، وقد تكون العلة هي التعريف والتانيث، وألف الإلحاق زيادة في الثقل.

وإذا صغر منع من الصرف للتعريف والتانيث لزال صورة ألف الإلحاق بكسر ما قبلها^(٣٧١).

وعلة امتناع صرفه علما لمؤنث فللتعريف وألف الإلحاق، والتانيث زيادة في الثقل، أو للتعريف والتانيث المعنوي وألف الإلحاق زيادة في الثقل^(٣٧٢).

وقد نقل ابن الضائع عن الرندي أنه يرى أنَّ معزى مذكرة في قوله: "وغلط الرندي فجعلها - يعني (معزى) - مذكرة ، واستدل لقوله ، أنشده سيبيويه:

وَمِعْزَى هَذَا يَنْطَلِقُ قِرَانُ الْأَرْضِ مَوْذَانًا^(٢٧٣)

وإنما أنشده سيبيويه على اللغة القليلة^(٢٧٤).

وما ذهب إليه الرندي لم ينفرد به وحده فقد ذهب إليه الزجاج في قوله: "وإذا سميت رجلا (معزى) أو (جنبطي) أو بشيء من هذه التي ذكرناها في هذا الباب لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة"^(٢٧٥)، وهو قول ابن جني^(٢٧٦)، وابن عصفور^(٢٧٧).

وعلل الزجاج لانصراف (معزى) نكرة ليفرق بين الألف الزائدة التي لغير التأنيث وبين ألف التأنيث^(٢٧٨).

قلت: ظاهر ما نقله ابن الضائع عن الرندي من أنه يرى أنَّ (معزى) لا تنصرف في التنكير، ومن ثم فهي تُتَوَّنُ لزوال إحدى علتين وكأنه يرى أنَّ الإلحاق غير مؤثر في منع الصرف مبني على قول سيبيويه في موضع آخر حين قال: "وأما معزى فليس فيها إلا لغة واحدة ، تُتَوَّنُ في النكرة"^(٢٧٩).

وأما ما نقله ابن الضائع عن إنشاد سيبيويه البيت السابق فقد أورده سيبيويه في باب ما لا ينصرف في المعرفة ، وظاهر كلامه في (معزى) أن هناك فريقين من العرب بعضهم يؤنثها وبعضهم الآخر يذكرها ، حيث يقول: "وأما معزى فلا يصرف إذا حَقَّرْتُهَا اسم رجل ، من أجل التأنيث ، وزعموا أن ناسا يُدْكَرُونَ معزى ، زعم أبو الخطاب أنه سمعهم يقولون:

وَمِعْزَى هَذَا يَنْطَلِقُ قِرَانُ الْأَرْضِ سُـمُودَانًا"^(٢٨٠)

(إذن) بين البساطة والتركيب

جری بین النحویین خلاف فی حقيقة لفظ (إذن) على أربعة أقوال:

القول الأول: أنَّها حرف بسيط ، وهو قول الجمهور^(٢٨١).

القول الثاني: أنَّها اسم بسيط ظرف ، وهو قول بعض الكوفيين^(٢٨٢) ، وحقيقته عندهم أنَّ (إذن) هي (إذا) الذي للزمان المستقبل ، ثم لحقه التنوين ونقل إلى الجزاء فبقي فيه معنى الشرط والسبب ، وأصل الكلام عندهم: إذا جئتني أكرمك ، ثم حذفت الجملة بعد (إذا) ، وعوض عنها

القول الثالث: أنَّها حرف مركب من (إذ) الذي هو ظرف زمان للماضي، و(أن) ، وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت ، فصار (إذن) والتزم هذا النقل، وهو قول الخليل حكاه عنه سيبويه^(٢٨١) وغيره^(٢٨٥).

القول الرابع: أنَّها مركبة من (إذا) الذي هو ظرف زمان لما يستقبل و(أن) ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا) لالتقاء الساكنين ، وهو قول الرندي^(٢٨٦).

وقد رُدَّ قول الخليل من خمسة أوجه:

أحدها: أنَّ فيه التزام التسهيل بالنقل والحذف ، وهذا ضعيف، لأنَّ التسهيل موقوف على بعض العرب دون بعض ، وهذا اللفظ يقوله كلُّ العرب^(٢٨٧).

الثاني: أنَّه لو كان أصلها (إذ أن) لكانت (إذ) ظرفا مضافا إلى مفرد ، لأنَّ (أن) مع الفعل بتأويل اسم مفرد، ولا يضاف هذا الظرف للمفرد أصلا^(٢٨٨).

الثالث: يلزم أن يكون قولهم: إذا أكرمك في الجواب غير كلام ، لأنَّه ظرف مخفوض به، ولا بُدَّ في الكلام من مسند ومسند إليه^(٢٨٩).

الرابع: أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يُدْعَى التركيب إلا بدليل قاطع^(٢٩٠).

الخامس: أنَّها لو كانت مركبة من (إذ) و(أن) لكانت ناصبةً على كل حال، تقدمت أو تأخرت ، وبطلان عملها في بعض المواضع دليل على عدم التركيب^(٢٩١).

واعترض ابن الناظم القول بأنها اسم بسيط في أثناء حديثه عن رأي الخليل في قوله: "وما عزاها إلى الخليل من أنَّ الفعل بعد (إذن) منصوب بأنَّ مضمرة إثمًا مستنده فيه قول السيرافي في أول شرح الكتاب: روى أبو عبيدة عن الخليل أنَّه قال: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـ (أن) مظهرة أو مضمرة في كي ولن وإذن وغير ذلك . وليس في هذه نص على انتصاب المضارع بعد إذن عند الخليل بـ (أن) مضمرة لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل و(أن) محذوفًا همزتها بعد النقل على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن)، والقول على ضعفه أقرب من القول بأنَّ (إذن) غير مركبة وانتصاب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة لأنَّه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد (إذن) في تأويل مبتدأ لازم حذف خيره، أو (إذن) ليست حرفا بل ظرفا مخبرا به عن المبتدأ، وأصلها إذا

فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين ، وكلاهما في غاية التكلف، والقول إنّ (إذن) مركبة من (إذ) و(أن) أسهل منه^(١٩).

وأما ما ذهب إليه الرندي فمردود أيضا بالأدلة السابقة للمعتضين على قول الخليل بأن (إذن) حرف مركب من (إذ) الذي هو ظرف زمان للماضي، و(أن).

وعليه فإنّ الرأي الراجح في هذه المسألة هو أنّ (إذن) حرف بسيط غير مركب، لأنّ جزأي التركيب لم يسلمتا فيها، ووقوع الاسم بعدها في نحو: إنيّ إذن قائمٌ، و(أن) لا يكون بعدها إلا الفعل، ولقوة الاعتراض على الآراء الأخرى.

دخول الألف واللام على العدد المعطوف

العدد المعطوف هو من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ولا خلاف بين النحويين في دخول الألف واللام على الأول والثاني، فيقال: الخمسة والعشرون والثلاثة والثلاثون^(٣٣). لانفصال كل واحد منهما لفظاً عن صاحبه^(٣٤)، ومنه قول الشاعرة:

إِذَا الْخُمْسَ وَالْخُمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِبِي
فَسُدُّوْماً عَلَى الْأَمْسَاتِ غَيْرَ بَعِيدِ^(٣٥)

وأما دخول الألف واللام على الأول دون الثاني، نحو: الخمسة وعشرون ففيه خلاف على قولين:

أحدهما: منع الاختصار على تعريف الأول دون الثاني، وهو قول جمهور النحويين^(٣٦).

الآخر: جواز الاختصار على تعريف الأول دون الثاني، وهو قول بعض النحويين^(٣٧)، منهم الرندي^(٣٨)، وحجة المجيزين لدخول الألف واللام على المعطوف عليه دون المعطوف أنَّهم شَبَّهُوهُ بالمركب، حيث تدخل الألف واللام على الصدر وحده عند جمهور النحويين^(٣٩). وقيل: حذفت الألف واللام من الثاني لتقدم الدلالة على ذلك، ولا تحذف من الأول، لتأخر الدليل، وليس تأخر الدلالة كتقدمها في القوة على الحذف^(٤٠).

وقد رد هذا القول بأنَّ المعطوف والمعطوف عليه اسمان منفصلان، ولا يَتَعَرَّفُ الاسم الثاني هنا بإدخال الألف واللام على الأول، لأنَّه ليس معه كالاسم الواحد، وإذا أُريدَ تعريف الثاني أدخلت عليه الألف واللام^(٤١). وقد وصف ابن عصفور هذا المذهب بأنه فاسد جداً^(٤٢).

وبين ابن الفَخَّار أنَّه لو قيل: إِنَّ الثاني معطوف على المعرف دون أداته، ويكون حرف العطف قد شَرَكَ بينهما في حرف التعريف أنَّ ذلك غير مستقيم لما يلزم عليه من الفصل بحرف العطف بينه وبين حرف التعريف.

فإن قيل: وكذلك يلزم الفصل بحرف العطف بين المضاف والمضاف إليه في نحو: هذا غلام زيد وعمرو، وقد جَوَّزُوا ذلك.

قيل: إِنَّ اتصال المضاف بالمضاف إليه ليس في قوة اتصال حرف التعريف بالمُعْرَفِ^(٤٣).

ثبت المصادر والمراجع

الكتب المخطوطة والرسائل الجامعية :

- شرح ألفية ابن معط للرعيي ، تحقيق حسن محمد عبد الرحمن ، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .
- شرح الجزولية للأبذي، تحقيق سعد بن حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- شرح الجزولية للأبذي، من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق حسن بن نفاع الحري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- شرح الجزولية للأبذي، من باب حروف الخفض إلى نهاية باب حبذا، تحقيق سعيد بن مشيب الأسمرى، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- شرح الجزولية للأبذي، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة، تحقيق معتاد بن معتق الحري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- شرح الجزولية للأبذي، من أول باب المقصور والممدود إلى آخر السفر، تحقيق محمد بن جمل الزهراني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة.
- شرح الجمل لابن الضائع، تحقيق فايز زكي دياب، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، القاهرة.
- شرح الجمل لابن الفخار ، تحقيق حماد بن محمد الشمالي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، دار الكتب العلمية، برقم (١٣٧).

الكتب المطبوعة:

- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)، ١٣٩٧/١٩٧٧م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، د.ت.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، ط (٢)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله المراكشي، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، د.ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق مصطفى النحاس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط (١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- الأمالي لابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، د.ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، مركز المخطوطات والتراث، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس لمحمد بن عمار درين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط (١)، ١٤٢٧/١٤٠٦ م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي، تحقيق عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط (١)، ١٤٢١/٢٠٠٠ م.
- التذييل والتكميل لأبي حيان، تحقيق حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط (١)، ١٤٢٠/٢٠٠٠ م.
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهرى، دار الفكر، د.ت.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد للداميني، تحقيق محمد المفدى، ط (١)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣ م.
- التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط (٢)، ١٤١٩/١٩٩٩ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الحانجي، القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩ م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط (٢)، د.ت.
- ديوان علقمة الفحل، تحقيق السيد أحمد الصقر، المكتبة المحمودية، ط (١)، ١٣٥٣هـ/١٩٣٥ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم دمشق، ط (٢)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥ م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط (٢)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣ م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، مكتبة المؤيد للنشر والتوزيع، الرياض.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، دار الفكر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤ م.

- شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القاهر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط(١)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- شرح ألفية ابن مالك للأشموني، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط(١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط(١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح التسهيل المسمى تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار السلام، القاهرة، ط(١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تحقيق سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، د.ت.
- شرح الشافية لابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- شرح الكافية للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، د.ت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- شرح المقرب المسمى التعليقة لابن النحاس، تحقيق خيرى عبد الراضي، دار الزمان،

- المدينة المنورة، ط (١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق عبد الله البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- طبقات القراء للذهبي، تحقيق د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- فهرس الفهارس والأثبت ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي الكتاني، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الكتاب لأبي بشر سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (٣)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط (١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (٢)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- المدارس النحوية لشوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط (٦)، د.ت.
- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المزهري في علوم العربية للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، وزارة الأوقاف، بغداد، د.ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

- معاني القرآن للأخفش، تحقيق فائز فارس، دار البشير، ط (٣)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، د.ت.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، دار الفكر، بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د. محمد البنا ود. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط (١)، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- المتع لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- المنصف لابن جني، بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، ط (١)، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.